فيصل الكندري: تسمية المطار الجديد باسم «مطار الشيخ صباح الأحمد الدولي»

فيصل الكندري

تقدم النائب فيصل الكندري باقتراح برغبة لتسمية المطار الجديد باسم مطار الشيخ صباح الأحمد الدولي.

ونص الاقتراح على ما يلي: في إطار التوجه الحكومي بشأن تطوير مطار الكويت الدولي وإنشاء مطار جديد يناسب الحجم الكبير للكويت التي تشهد إقبالا كبيرا من المسافرين، وذلك لتحقيق رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بشأن تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري. فضلا عن توجيهات سموه الرامية إلى النهوض وتطوير جميع المجالات التي من شأنها تطوير اقتصاد البلاد، وإزاء ذلك فإنني أنقل الرغبة الصادقة النابعة من الشعب الكويتي بتسمية المطار الجديد باسم صاحب السمو وذلك امتنانا وتقديرا لجهود صاحب السمو قائد الإنسانية.

فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تسمية المطار الجديد باسم مطار الشيخ صباح الأحمد الدولي.

الغانم يهنئ نظيره في جمهورية الإكوادور بالعيد الوطني

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية الإكوادور الصديقة خوسيه سيرانو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

نواب يواصلون رفضهم لضريبتي «المضافة» و«الانتقائية»: تقييم أثرهما والتأكد من عدم مساسهما بجيوب المواطنين

خليل الصالح

محمد هايف

ناصر الدوسري

ماجد المطيري

عمر الطبطبائي

بدرالسهيل

واصل عدد من النواب التعبير عن رفضهم تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية في الكويت إلا بعد إجراء تقييم شامل لمعرفة أثرها على المواطن والتأكد من عدم مساسها بجيوب المواطنين.

وأشار النواب إلى ضرورة اتخاذ تدابير حكومية تحمي المواطن من آثار مثل هذه الضرائب مؤكدين أن الاستمرار في إجراءات تطبيقها يعني استمرار التخبط الحكومي في التعامل مع القضايا ذات الارتباط الوثيق بمعيشة المواطنين.

وفي هذا الاتجاه حذر النائب خليل الصالح الحكومة من خطورة الاندفاع نحو إجراءات ترفع من كلفة المعيشة على المواطنين بدعوى الإصلاح الاقتصادي مؤكدا أن ضريبة القيمة المضافة أمر لا يمكن قبوله. وأكد تمسكه بموقفه الثابت الرافض لمعالجة تركة الاختلالات الاقتصادية على حساب المواطنين أو معالجة آثار انخفاض أسعار النفط عن طريق المساس بجيب المواطن. وقال الصالح انه سبق وتقدم بسؤال إلى وزير المالية أنس الصالح عن ضريبة القيمة المضافة وانعكاساتها على المواطنين مبينا ان الاجابة أكدت المخاوف من عشوائية القرارات التي تتخذ بهذا الخصوص.

واضاف أن وزير المالية لم يشر في إجابته إلى أي إجراءات حقيقية لحماية محدودي ومتوسطي الدخل أو معايير واضحة لقياس مدى تضرر المواطن من تطبيق مثل هذه الضريبة.

وأكد أن إقرار الضريبة في هذا الوقت دون إعلان انتهاء التقييم الشامل لأثر ضريبة القيمة المضافة قبل تطبيقها يعني استمرار التخبط الحكومي في التعامل مع القضايا ذات الارتباط الوثيق بمعيشة المواطن.

وأعرب النائب فيصل الكندري عن رفضه لضريبة القيمة المضافة معتبرا أنها تهدف إلى المساس بجيوب المواطنين وبداية لخطوات اخرى ستتبعها الحكومة التي لا تراعي ظروف المواطنين الذين يعانون من ارتفاع الأسعار. وقال «حذرنا من الموافقة على تلك الضريبة في وقت سابق إلا أن الحكومة لم تتعاون في تلك القضية بموافقتها على (القيمة المضافة)». ودعا الكندري النواب إلى التصدي لهذه الضريبة ومنع تطبيقها قياما بالمسؤولية التي أولاها لهم الشعب الكويتي بالتصدي لجميع القرارات التي من شأنها المساس به.

من ناحيته قال النائب ناصر الدوسري: «أجدد رفضي للضريبة المضافة وكل ما من شأنه المساس بجيب المواطن»، مضيفا: «من غير المقبول لدي ان يكون المواطن هو الحل لسد عجز الحكومة»، مؤكدا على انه سيتصدى لهذا المشروع واي مشروع يمس جيب المواطن الكويتي. ومن جهته قال النائب محمد هايف: ان ضريبة القيمة المضافة التي وافق عليها مجلس الوزراء في جلسته السابقة لم تضيف للحكومة إلا مزيدا من الأخطاء في حق المواطن، مشيرا الى اهمية مواجهة المجلس من خلال نواب الامة لهذا المشروع الحكومي وبحزم، مطالبا الحكومة مكافحة الفساد ومنع والاحتكار بدلا من هذه القوانين التي تمس المواطن الكويتي.

واعرب النائب نايف المرداس عن رفضه القاطع لقانوني القيمة المضافة والضرائب، مؤكدا ان المواطن الكويتي لا يمن ان يتحمل نتيجة سوء الادارة الحكومية للثروات والإستثمارات بالاضافة الى الهدر غير المبرر في الميزانية وتعطل التنمية مضيفا انه وباقي النواب سيقفون بوجه مشروع الضريبة المضافة واي مشروع يمس المواطن الكويتي.

ورفض النائب ماجد المطيري، محاولات التسلل الحكومية الى دخل المواطنين عبر اجراءات ومسميات واتفاقيات ليس آخرها اتفاقية ضريبة القيمة المضافة التي هي واحدة من مراوغات الحكومة التي سنكون لها بالمرصاد ونرفضها في مجلس الامة. واضاف المطيري ان الحكومة تتحفنا بين فترة واخرى بقرارات تدعي ان هدفها اصلاح الميزانية المتردية جراء انخفاض اسعار النفط، لكن حقيقة الامر التي بدت واضحة للجميع ان «موس الحكومة» بدأ يقترب كثيرا من المواطنين الذين انتخبونا للدفاع عنهم، ولذلك لن يقترب هذا الموس ابدا من المواطنين ما دمنا اعضاء في مجلس الامة. وقال النائب عمر الطبطبائي ان الحديث عن ضريبة القيمة المضافة في المرحلة الحالية مرفوض، فالحديث عن اي ضريبة يجب ان يكون ضمن برنامج إصلاح اقتصادي متكامل ينتهي بالضرائب لا ان يبدأ بالضرائب وهو ما لم تقدمه الحكومة

وأضاف الطبطبائي في تصريح صحافي سبق لي الاعتراض على خطة الحكومة والوثيقة الاقتصادية التي لم تواكب التحديات الاقتصادية غير المسبوقة، مشيرا الى ان ضريبة القيمة المضافة تحسب للمنتجات والخدمات... اغلب المنتجات مستوردة (ومضاف لها رسوم كثيرة) والخدمات دون المستوى. وزاد بقوله: يجب الاطلاع على دراسة الحكومة لكيفية احتساب القيمة المضافة (ان وجدت الدراسة) وتصورات الحكومة للتعامل مع التحديات الاقتصادية الحالية وبشكل خاص تحديات المستقبل فيما يتعلق بعجز الميزانية وخلق فرص عمل للشباب الكويتي، ومن المهم ان تبدأ الحكومة سياسة جديدة قائمة على تقييم اداء القياديين وربط استمرارهم بمناصبهم، فعلى الرغم من فشل خطط التنمية السابقة بشهادة الحكومة الا اننا نرى ان كثير من القياديين ما زالوا على رأس عملهم. لذلك فإن من القوانين المهمة لدور الانعقاد القادم والتي سندفع بها هو قانون اعادة تنظيم الوظائف القيادية.

عمر الطبطبائي: الضريبة يجب أن تكون ضمن برنامج إصلاح اقتصادي متكامل ينتهي بالضرائب

المطيري: نرفض التسلل إلى دخل المواطنين

الشحومي: المواطن سيكون المتضرر الأول من تطبيق «القيمة المضافة» ولن نسمح بزيادة أعباء الحياة عليه

أحمد الشحومي

أكد النائب السابق والمحامي أحمد الشحومي رفضه التام والقاطع لمشروع القانون الذي رفعته الحكومة إلى مجلس الأمة بشأن الضريبة المضافة داعيا نواب الأمة إلى رفضه وعدم تمريره.

وقال الشحومي في تصريح صحافي له أمس: إنه في الوقت الذي كانت فيه الشواهد عديدة على عدم قدرة الحكومة على ادارة الأزمة المالية نتيجة تراجع أسعار النفط مؤخرا وقيامها بإجراءات غير مدروسة لتعويض التراجع في الإيرادات العامة للدولة من خلال التركيز على «جيب المواطن» رغم كل تصريحاتها غير المجدية التي أطلقتها «بأنه لن يمس» وكذلك الخسائر التي تكبدتها الدولة نتيجة عدم تمكنها من ادارة الاستثمارات الخارجية بالشكل المطلوب وبيعها بأبخس الأثمان مثلما حدث في حصة الكويت بشركة أريفا الفرنسية، رغم كل ذلك وأكثر نرى أن الحكومة تصر على اللجوء للمواطن مرة أخرى بفرض الضريبة المضافة عليه.

وأضاف الشحومي: من واقع متابعتنا المستمرة لأداء السلطتين التشريعية والتنفيذية نؤكد أن الرفض النيابي لمشروع قانون الضريبة المضافة ما زال في موقع «الاستحياء» ونطالب بأن يكون بشكل واسع وقاطع فما زال الرافضون للقانون لا يتجاوزون العشرة نواب وهو ما يثير العديد من علامات الاستفهام في كون المواطن والمحافظة على مكتسباته الشعبية وحمايته من ارتفاع الأسعار يعتبر في صدارة أولويات ممثلي الأمة.

وقال الشحومي: لن نترك المواطن وحيدا وسط الإجراءات الحكومية المتخبطة في تعويض تراجع الايرادات للدولة وعلى الحكومة البدء بنفسها أولا في ترشيد الانفاق ومنع مسؤوليها من السفر في رحلات لا طائل منها سوى السياحة والظهور الإعلامي ووقف الهدر الحاصل في مؤسسات الدولة، وعليها أن تدرك ان المواطن ومكتسباته وحقوقه بالنسبة لنا «خط أحمر» لن نقبل المساس به.

وأشار الشحومي إلى انه بمراجعته واطلاعه على مشروع القانون الخاص بفرض الضريبة المضافة والذي وافق عليه مجلس الوزراء الاثنين الماضي توصل الى حقيقة واضحة في ان المواطن والمستهلك مستهدف وبشكل مباشر رغم الضمانات التي قدمها القانون بضرورة حماية المستهلك ووضع الإجراءات الرادعة لحمايته من ارتفاع الأسعار المتوقع حدوثه بعد فرض 5٪ على تجار السلع والخدمات والذين لن يتوانوا في تعويضها عن طريق جيب المواطن برفع الأسعار عليه في ظل انعدام أي حماية للمواطن أو رقابة من الدولة على عدم رفع الأسعار.

ولفت الشحومي الى أن مشروع القانون ترك حرية اختيار السلع المستثناة من الضريبة المضافة للدولة التي تطبقه مؤكدا انه من واقع تجاربنا مع الوعود الحكومية السابقة بشأن حماية المواطن من ارتفاع الأسعار تدعونا إلى رفض القانون وبشكل تام، محذرا من الانخداع بما ستقدمه الحكومة من ضمانات واهية أو قائمة من الاستثناءات للسلع الرئيسة.

وقال الشحومي: أين هي الوعود الحكومية حين رفعت سعر البنزين؟! وأين هي إجراءاتها بشأن ما ادعته بتقديم كوبانات وقود شهرية للمواطنين؟! وما الذي فعلته من ضبط للأسعار في المواسم والمناسبات؟! نقولها بصوت عال ان فرض الضريبة المضافة أمر مرفوض جملة وتفصيلا لعدة اعتبارات اهمها أن المواطن سيكون المتضرر الأول من تطبيقها ولن نسمح بزيادة أعباء الحياة عليه.

«المالية»: الكلمة الفصل في إقرار «القيمة المضافة» لمجلس الأمة

أكدت وزارة المالية أمس الخميس أن الكلمة الفصل في إقرار اتفاقية ضريبة القيمة المضافة من عدمها تعود إلى مجلس الأمة وفق ما تستوجبه الإجراءات الدستورية السليمة. وقالت «المالية» في حسابها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» إن الاتفاقيات الإطارية الخليجية ومنها ضريبة القيمة المضافة والسلع المنتقاة المقرة أخيرا في مجلس الوزراء ستعرض على مجلس الأمة مستقبلا لإقرارها. وأوضحت أن جميع الاتفاقيات الخليجية تعرض على مجلس الوزراء لإقرارها ومن ثم إرسالها إلى مجلس الأمة لإقرارها بشكل نهائي وفقا للإجراءات الدستورية. وأضافت ان اتفاقية ضريبة القيمة المضافة والسلع المنتقاة ستناقش في اللجان البرلمانية المختصة على أن ترفع بها تقارير إلى مجلس الأمة تمهيدا لإقرارها، موضحة أن جميع الاتفاقيات الإطارية الخليجية تصدر بعد دراسة مستفيضة من اللجان المشتركة حيث يقرها ويصادق عليها قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

استفسر عن القضايا المرفوعة على «الكهرباء»

الحربش: ما أسباب أزمة القبول وهل استعدت «التطبيقي» لاستقبال من تنطبق عليهم الشروط؟

د.جمعان الحربش

ما صحة أن تقليص الميزانية من قبل لجنة الميزانيات كان له الأثر على تراجع القدرة في القبول؟

وجه النائب د.جمعان الحربش سؤالا الى وزير التربية ووزيرالتعليم العالي د.محمد الفارس جاء فيه:

1ـ ما اسباب أزمة قبول الطلبة في الهيئة العامة والتعليم التطبيقي لهذه السنة؟ وما سبب عدم قبول الكثير من الطلبة والطالبات رغم تحقيقهم شرط المعدل؟

2ـ هل قامت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بالاستعداد لاستقبال وتحقيق رغبات من تنطبق عليه شروط التقديم؟ يرجى تزويدي بهذه الاستعدادات تفصيلا ولماذا لم تؤد للنتائج المرجوة؟

3ـ ما اسباب الفوضى والزحام في قاعات تسجيل الكوادر في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي عند تسجيل الطلبة للكليات والمواد؟ ومن المسؤول عن هذه الفوضى والوضع غير الحضاري؟

4ـ قمتم بالاجتماع بمدير وقيادات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بعد رفض اعداد كبيرة من المتقدمين ما نتائج هذا الاجتماع والاسباب التي ادت لهذه الفوضى ومن المسؤول عنها؟

5ـ ما اجراءاتكم لقبول من لم يتمكن من الحصول على القبول يرجى تزويدي بأعدادهم ونسبهم وما التواريخ لحل هذه الازمة؟

6ـ ما صحة ان تقليص الميزانية من قبل لجنة الميزانيات كان لها الاثر على تراجع القدرة في القبول؟

7ـ قام جهاز الاعتماد الاكاديمي بسحب الاعتراف 83 جامعة اميركية يرجى تزويدي بالاسس والمعايير والاسباب التي تم على ضوئها هذا القرار والدراسات التي سبقت هذا القرار.

كما وجه الحربش سؤالا الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق جاء فيه:

1ـ يرجى تزويدي بعدد القضايا التي رفعت على وزارة الكهرباء والماء من قبل موظفي الوزارة وما الاحكام التي صدرت بكل درجاتها في كل قضية على حدة؟ وهل نفذت الوزارة هذه الاحكام؟ وفي اي درجة من درجات الاحكام نفذت الوزارة حكم كل قضية؟

وهل استنفدت الوزارة جميع درجات التقاضي في كل القضايا المنظورة؟ ارجو تزويدي بكشف مفصل لكل قضية على حدة وكم قضية خسرتها الوزارة؟

2ـ هناك تنقلات تتم في الوزارة يرجى تزويدي بمعايير هذه التنقلات وهل هناك استثناءات تمت بعدم تدوير بعض اصحاب الوظائف الاشرافية؟ وما المعايير التي على ضوئها يتم التدوير من عدمه؟

العتيبي: ما أسباب الاستثمار في «أريفا» الفرنسية؟

خالد العتيبي

موافاتنا بالمحاضر الرسمية التي اتخذ فيها قرار شراء حصة «أريفا» وهل كان القرار بهدف الاستثمار طويل الأمد؟

وجه النائب خالد العتيبي سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح عن الظروف التي دفعت هيئة الاستثمار لبيع حصتها في شركة أريفا الفرنسية بخسائر تزيد عن نصف مليار يورو.

ونص السؤال على ما يلي:

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار في وقت سابق عن تخارجها من شركة أريفا الفرنسية ببيع حصتها البالغة 4,8٪ للحكومة الفرنسية بقيمة 83 مليون يورو، بخسائر تزيد على نصف مليار يورو، وفقا لسعر شراء الصفقة وقتها والمقدر بـ 600 مليون يورو، وقد حمل هذا الإعلان خسائر كبيرة، الأمر الذي يؤكد سوء إدارة أهم مرفق يدير الاستثمارات الكويتية، والذي هو السبب الرئيسي وراء تراجع الكثير من الاستثمارات في الكثير من الصفقات، ودليل واضح على افتقاد الخبرة في إدارة الأموال المستثمرة فضلا عن غياب الشفافية والاحترافية في إدارة الثروات وضعف اتخاذ القرار.

وعليه يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1ـ ما الأسباب التي دفعت الهيئة عام 2010 إلى الاستثمار في أريفا الفرنسية؟ وهل استعانت الشركة بأي من مكاتب الاستشارات العالمية لأخذ النصيحة وإعداد دراسات لها، إن كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بملخص للتقرير مع إيضاح المبالغ التي دفعتها الكويت للاستشاريين.

2ـ هل استعانت الهيئة بأي من الوسطاء لإجراء الصفقة عام 2010، إن كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بالمبالغ التي دفعتها الهيئة للوسطاء بالوثائق مع تزويدي بأسمائهم وجنسياتهم؟

3ـ يرجى موافاتنا بالمحاضر الرسمية التي اتخذ فيها قرار شراء حصة أريفا، وهل كان القرار بهدف الاستثمار طويل الأمد؟ وهل انتبه وتطرق متخذو القرار «اللجنة التنفيذية» إلى مخاطر الاستثمار في الشركة قبيل اتخاذ التوصية بالاستثمار والمتاعب المالية التي تتعرض لها أريفا منذ تأسيسها؟

4ـ متى بدأت مفاوضات التخارج مع الشركة الفرنسية؟ ولماذا بيعت الحصة في هذا التوقيت؟

5ـ ما الأسباب التي دفعت الهيئة إلى الاحتفاظ بالاستثمار حتى الوصول إلى مستوى كبير من الخسارة على الرغم من التحذيرات الاقتصادية التي أشارت إلى الاستمرار في الصفقة، لاسيما في عام 2015 والتي أعلنت فيه أريفا تكبدها خسائر مالية ناهزت 5 مليارات يورو.

6ـ هل تنوي الهيئة تغيير خريطة استثماراتها بسبب تحذيرات الخبراء العالميين باحتمالية وجود تقلبات للأوضاع الاقتصادية في دول أوروبا، والدول الأخرى التي تشهد توترات سياسية، وهل تنوي الهيئة تقليص الاستثمارات في دول بعينها وتوجيهها نحو دول أخرى؟ يرجى تدعيم الإجابة بالمستندات والوثائق.